

Distr.: Limited
11 October 2023
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الرابعة والخمسون

11 أيلول/سبتمبر - 13 تشرين الأول/أكتوبر 2023

البند 10 من جدول الأعمال

المساعدة التقنية وبناء القدرات

أنتيغوا وبربودا*، بربادوس*، بليز*، ترينيداد وتوباغو*، جامايكا*، جزر البهاما*، دومينيكا*، سانت فنسنت وجزر غرينادين*، سانت كيتس ونيفس*، سانت لوسيا*، سورينام*، غرينادا*، غيانا*، هايتي*: مشروع قرار منقح

54/... إنشاء مكتب إقليمي لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان للجماعة الكاريبية

إن مجلس حقوق الإنسان،

إذ يسترشد بالمبادئ الأساسية والعالمية المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة،

وإذ يعيد تأكيد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وإذ يشير إلى جميع معاهدات حقوق الإنسان ذات الصلة، بما فيها العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية،

وإذ يشير إلى إعلان وبرنامج عمل فيينا لعام 1993 الذي كرر تأكيد ضرورة النظر في إمكانية وضع ترتيبات إقليمية ودون إقليمية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، حيثما لا توجد بالفعل ترتيبات من هذا القبيل، وإذ يعيد تأكيد عالمية جميع حقوق الإنسان، الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والاجتماعية، بما فيها الحق في التنمية، ويعيد تأكيد ترابطها وتشابكها وعدم قابليتها للتجزئة،

وإذ يشير أيضاً إلى قراري الجمعية العامة 127/32 المؤرخ 16 كانون الأول/ديسمبر 1977 و102/51 المؤرخ 12 كانون الأول/ديسمبر 1996، وقرار لجنة حقوق الإنسان 51/1993 المؤرخ 9 آذار/مارس 1993، وقرار مجلس حقوق الإنسان 17/43 المؤرخ 22 حزيران/يونيه 2022، وجميع القرارات اللاحقة الصادرة عن الجمعية والمجلس بشأن وضع ترتيبات إقليمية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها،

* دولة غير عضو في مجلس حقوق الإنسان.



وإن يؤكد من جديد أيضاً أن للتعاون الإقليمي دوراً أساسياً في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وهو حري بأن يوطد حقوق الإنسان العالمية، على النحو الوارد في الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، ويوطد حمايتها،

وإن يلتزم بتوثيق عرى التعاون دون الإقليمي والإقليمي والدولي من أجل تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها على الصعيد العالمي، تمشياً مع الالتزامات الدولية،

وإقتناعاً منه بأن التعاون بين الأمم المتحدة والمبادرات الإقليمية في ميدان حقوق الإنسان يظل أمراً جوهرياً وداعماً، وبأن ثمة إمكانيات لزيادة هذا التعاون،

وإن يؤكد من جديد أن أنشطة التعاون التقني وبناء القدرات في ميدان حقوق الإنسان ينبغي أن تظل مستندة إلى التشاور مع الدول المعنية وموافقتها، وأن تراعي طلباتها واحتياجاتها وأولوياتها فضلاً عن كون جميع حقوق الإنسان عالمية ومترابطة ومتشابكة وغير قابلة للتجزئة، وأن تهدف إلى إحداث تأثير ملموس على أرض الواقع،

وإن يشير إلى قرارات الجمعية العامة بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الكاريبية،

وإن يرحب باستمرار التزام الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية تجاه الأمم المتحدة باعتبارها المنتدى الرئيسي للتعاون المتعدد الأطراف،

وإن يشير إلى اتفاق التعاون المبرم بين الأمانة العامة للأمم المتحدة وأمانة الجماعة الكاريبية، وإن يضع في اعتباره أنشطة التعاون المضطلع بها عملاً بهذا الاتفاق،

وإن يساوره بالغ القلق لأن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) والاختلالات الاقتصادية العالمية الخطيرة التي نجمت عنها تؤثران تأثيراً سلبياً كبيراً على التنمية المستدامة والاحتياجات الإنسانية للدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية التي تعتمد على السياحة والسلع الأساسية واستقرار سلاسل الإمداد العالمية وعلى التحويلات، مما يطرح تحديات أمام التمتع الكامل بحقوق الإنسان ويزيد من صعوبة تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030،

وإن يدرك التنوع الذي تتسم به الجماعة الكاريبية فضلاً عن التحديات الفريدة والجديدة والمستمرة، بما في ذلك تناقص الاستثمار الأجنبي المباشر، واختلال الميزان التجاري، وزيادة المديونية، وعدم كفاية شبكات البنى التحتية للنقل والطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومحدودية القدرات البشرية والمؤسسية، وعدم القدرة على الاندماج بفعالية في الاقتصاد العالمي، وأثر استراتيجيات تجنب المخاطر على المؤسسات المالية في الكاريبي، والديون المثقلة، والخروج من الفئة المؤهلة للاستفادة من التمويل الإنمائي بشروط ميسرة، وانعدام سبل الحصول على الطاقة المستدامة والموثوقة والحديثة والميسورة التكلفة، والجريمة والعنف، والاتجار غير المشروع بالمخدرات والأسلحة، ولا سيما الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخيرة، وتهديد الإرهاب والتطرف العنيف المؤدي إلى الإرهاب، ومكافحة الأمراض السارية وغير السارية، وانعدام الأمن الغذائي، والكوارث الطبيعية والآثار الضارة لتغير المناخ، بما في ذلك الظواهر البطيئة الحدوث والظواهر السريعة الحدوث والأضرار المرتبطة بها، وكذلك ارتفاع تكلفة الطاقة المستوردة وتدهور النظم الإيكولوجية الساحلية والبحرية وارتفاع مستوى سطح البحر، وفقدان التنوع البيولوجي، وكلها عوامل أدت إلى تفاقم مواطن الضعف في الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية وإلى حدوث زيادة خطيرة في حدة التحديات الماثلة أمام تمتع جميع الأشخاص تمتعاً كاملاً بحقوق الإنسان وأمام جهود التنمية المستدامة التي تبذلها، وإن يدرك أيضاً أهمية ضمان تعزيز وحماية وإعمال جميع حقوق الإنسان لجميع الأشخاص، مع إيلاء عناية خاصة للاحتياجات المحددة للأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشّة،

وإن يشير إلى الطلب الذي قدمته الجمعية العامة في قرارها 323/75 إلى الأمين العام للأمم المتحدة والأمانة العامة للجماعة الكاريبية أن يواصل، كل في إطار ولايته، تعاونهما وأن يعززا الاتساق في تواصلهما من أجل زيادة قدرة المنظمين على تحقيق أهدافهما والسعي إلى إيجاد حلول للتحديات العالمية، بما فيها تغير المناخ، والحد من مخاطر الكوارث، والمساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات، والتحديات الماثلة أمام التنمية المستدامة، ومنها الفقر وعدم المساواة، واستراتيجيات تجنب المخاطر المالية، والأمراض غير السارية، والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، والإرهاب،

وإن يرحب بإعراب مجلس العلاقات الخارجية وعلاقات الجماعة الكاريبية، عن طريق الأمانة العامة للجماعة الكاريبية، عن تأييد ودعم مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في 4 تشرين الأول/أكتوبر 2023 في إنشاء مكتب إقليمي لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان للجماعة الكاريبية، وفي استضافة جزر البهاما لهذا المكتب،

1- يرحب باستمرار تعاون مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان واستمرار مساعداتها من أجل زيادة تمكين الترتيبات والآليات الإقليمية القائمة لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وبوجه خاص من خلال التعاون التقني الذي يهدف إلى بناء القدرات الوطنية، والإعلام والتثقيف، بغية تبادل المعلومات والخبرات في ميدان حقوق الإنسان؛

2- يرحب أيضاً بمبادرة حكومة جزر البهاما إلى استضافة مكتب إقليمي للمفوضية السامية للجماعة الكاريبية، تمثيلاً مع الولاية المنوطة بمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بموجب قرار الجمعية العامة 141/48 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 1993، يضطلع على وجه الخصوص بأنشطة المساعدة التقنية وبناء القدرات وفقاً للالتزامات الدولية لحقوق الإنسان، ودعم الجهود التي تبذلها حكومات الجماعة الكاريبية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وإعمالها داخل المنطقة، بمساعدة من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية، وفي ضوء التحديات الفريدة التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك الآثار الضارة لتغير المناخ؛

3- يرحب كذلك باستعداد مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان للعمل مع الجماعة الكاريبية على إبرام اتفاق مع البلد المضيف بشأن إنشاء مكتب إقليمي للمفوضية السامية؛

4- يطلب إلى الأمين العام أن يقدم جميع الموارد اللازمة لإنشاء مكتب المفوضية السامية الإقليمي وتشغيله؛

5- يقرر أن يبقى المسألة قيد نظره.